جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
NAIF ARAB UNIVERSITY FOR SECURITY SCIENCES
Est. 1978

Naif Arab University for Security Sciences
Arab Journal for Security Studies
المجلة العربية للدراسات الأمنية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/ajss

AJSS

Contemporary Challenges for the Arab Security Personnel

التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي

عباس أبو شامة عبد المحمود
مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية

Abbas Abu Shama Abdel Mahmoud
Security Research Center, Naif Arab University for Security Sciences, Saudi Arabia

Received on 27 May 2024, accepted on 12 Nov. 2024, available online on 24 Dec. 2024

Abstract

This study includes some contemporary challenges for the Arab man, created by modern models such as artificial intelligence, cybersecurity crimes, and digital evidence. This is a man who challenges John to the Arab policeman to advance workers invested through society and interact with absorbing and partnering in some activities of the security services, and the security partnership in various social activities, public benefit committees, volunteer work and sports activities.

Some of the modern Arab security men in the security services have rushed - in the past decades - to implement perfection in security work, until electronic work has become dominant over the entire path of the security security method, such as the trust path, the researcher, the intelligence path, and others, and all of them are an administrative method within these agencies, and in At the same time, there are Arab devices that men may suffer from weakness in applying full electronic services.

Because of the challenges they face in some of the accelerating technologies on a daily basis, The study provided several recommendations to enhance security personnel abilities to utilize modern technologies.

Keywords: *security studies, contemporary challenges, Arab security personnel, security challenges, modern technologies.*

المستخلص

تتناول هذه الدراسة رؤى لبعض التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي، أوجدتها التقنيات الحديثة المعاصرة كالذكاء الاصطناعي والجرائم السيبرانية والدليل الرقمي. هذا بالإضافة للتحديات القائمة لرجل الشرطة العربي للارتقاء بالعمل الأمني من خلال المجتمع والتفاعل مع المواطن وإشراكه في بعض نشاطات الأجهزة الأمنية، واللجان ذات النفع العام، والعمل التطوعي والنشاطات الرياضية.

إن بعض رجال الأمن العربي في الأجهزة الأمنية قد سارعوا - في تطور غير مسبوق - في تطبيق التقنيات الحديثة في العمل الأمني، حتى أصبح العمل الإلكتروني هو المسيطر على كل مسار العملية الأمنية كالمسار الجنائي والمباحثي والمخابراتي، وغيره، والعملية الإدارية داخل هذه الأجهزة، وفي الوقت نفسه، هناك أجهزة عربية قد يعاني رجال الأمن فيها البطء في تطبيق الخدمات الإلكترونية كاملة.

وقد قدمت الورقة توصيات يمكن تبنيها لتعزيز المهارات لرجل الأمن في توظيف التقنيات الحديثة في العمل الأمني.

الكلمات المفتاحية: الدراسات الأمنية، التحديات المعاصرة، رجل الأمن العربي، التحديات الأمنية، التقنيات الحديثة.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: *Abbas Abu Shama Abdel Mahmoud*
Email: AAboshamah@nauss.edu.sa

doi: 10.26735/APDM1926

1319-1241© 2024. AJSS. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons, Attribution-NonCommercial License.

1. المقدمة

هذه الدراسة تحاول تقصي بعض جوانب التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي، وهي ليست تحديات تقليدية فقط، وإنما أيضًا تحديات مستجدة، فرضتها التطورات التقنية المتسارعة. وهي مع سابقتها تمثل ليس صعوبات، وإنما تحديات يجب على رجل الأمن العربي المعاصر مواجهتها، والتعرف عليها للتعامل معها؛ لأنها أصبحت ضرورة عصرية مع التحديات التقليدية السابقة، وما زالت تمثل جزءًا منها؛ لأن لها قيمتها وأهميتها، كما ظهرت التحديات المعاصرة التي ترتبط إلى حد كبير بالتطور التقني الحديث (Willis, et al., 2020)، الذي يفرض على رجل الأمن العربي، ليس فقط الإلمام بها، ولكن مواكبتها لمتطلبات العمل الأمني في العالم العربي.

إن انفجار الثورة التقنية المتجددة أحدثت تحديًا جديدًا لرجل الأمن العربي، مما يوجب الاستفادة من هذه التقنية بكل أبعادها.

كما أن هناك الكثير من المستجدات الإجرامية الإلكترونية يبدو أن حجمها في ازدياد؛ مما يتطلب المزيد من الأدلة الرقمية بدلًا من الأدلة الجنائية التقليدية المعروفة.

إن القفزة السريعة في مجال التقنية في كل نواحي الحياة تقريبًا خلقت واقعًا جديدًا في طرق وأساليب ارتكاب الجريمة؛ ممَّا يتطلب أساليب مواجهة جديدة، كما أن التطور العلمي المتجدد كتقنيات الذكاء الاصطناعي واستخداماته في الكثير من نواحي الحياة، وبخاصة في المجال الأمني، أوجد تحديًا جديدًا ومعاصرًا لرجل الأمن العربي، وكذلك التقنية التي حولت بعض الذكاء البشري إلى الآلة والتي تستطيع أن تعمل بنفس طريقة الذكاء البشري أوجدت واقعًا جديدًا للخريطة الأمنية.

إن هذا التطور التقني السريع يقتضي إعادة النظر في طرق وأساليب رجل الأمن العربي في تأدية عمله الأمني بطريقة فعَّالة ونشطة؛ لتواكب كل التحديات المعاصرة التي يواجهها رجل الأمن العربي، والتي قد تؤدي إلى التشكيك في القدرة على الاستيعاب الكامل ومعالجة القضايا الأمنية الملحة في الواقع العملي للنشاط الأمني. لذلك فإن هذه الدراسة تحاول التعرُّف إلى بعض هذه التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي، وهو يؤدي عمله بكل كفاءة واقتدار.

وهذه التحديات التي يواجهها رجل الأمن العربي ربما تتفاوت من مكان لآخر، كما أن أساليب التغلب على هذه التحديات تتفاوت أيضًا.

إن هذه الدراسة تقوم بهذه المحاولة للتعرف على بعض التحديات التقليدية والحديثة المعاصرة في وجه رجل الأمن العربي، وكذلك الكيفية التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات، ثم تقدم الدراسة بعض التوصيات لدعم متخذ القرار.

إن بعض رجال الأمن العربي يواجهون تحديات كثيرة في أداء أعمالهم، منها ما هو تقليدي، ومنها ما هو حديث معاصر يرتبط أكثر ما يرتبط بالتقنيات الحديثة المتطورة والمتسارعة، وعلى الرغم من أن رجال الأمن العربي يواجهون تفاوتًا واختلافًا وتسارعًا في إدراك هذه التحديات، فإن البعض يواجه هذه التحديات، ويعمل للتصدي لها والتغلب عليها.

إن الشرطي ورجل الأمن العربي مدرك لأهمية تلك التحديات التي أصبح البعض منها جزءًا من أسلوب العمل الحديث، ولا بُدَّ من الأخذ والعمل به. ومن ذلك العمل الإلكتروني ونبذ العمل اليدوي بعد شيوع العمل الحاسوبي، والاستفادة من الانفجار المعلوماتي في أداء العمل الأمني.

إن رجل الأمن العربي يسعى لتتوافق جهوده ومثابرته مع تطلعات المواطن العربي، وهذا التوافق مهم حتى لشرعية العمل الأمني نفسه، كما أن هدف العمل الأمني هو خدمة المواطن العربي، وتقديم أفضل وأحدث الخدمات، لذلك فإن رجل الأمن الذي يلتزم بنظم العمل وتطبيق النظام بأفضل ما يكون وبنفس المستوى يلتزم بإرادة المواطن وما يريده من العمل الأمني؛ لذلك فإنه يتطلب من القائد الأمني أن يقوم بين فترة وأخرى باستطلاع آراء المواطنين حول مدى رضاهم عن العمل الذي يؤديه، ومدى الرضا عن الطريقة التي تتم بها معالجة بعض القضايا الأمنية والأسلوب الذي اتبع في تلك المعالجة، وأن شرعية العمل الأمني إلى حد ما يجب أن تستمد من رضا المواطن عن ذلك العمل، وطريقة الأداء.

مشكلة الدراسة

في العصر الحالي حدثت تطورات تقنية متسارعة ومهمة، غيرت أسلوب العمل والتعامل في الكثير من الأجهزة، ومنها الأجهزة الأمنية العربية. فقد جاءت هذه التقنيات وأحدثت إرباكًا لقطاعات أمنية كثيرة في البلدان المختلفة، ومنها البلدان العربية، وأوجدت تحديًا لرجل الأمن العربي؛ حيث إن الاستعداد لم يكتمل لاستيعاب هذه النقلة التقنية العالية ومجاراتها بنفس سرعتها في بعض الأجهزة الأمنية على الرغم من أن الكثير من تلك الأجهزة العربية استطاعت استيعاب تلك التقنيات والعمل بها. كما أن هذا التقدم العلمي أوجد نشاطًا إجراميًّا مستحدثًا لم يكن معروفًا من قبل، ومنها ما كان معروفًا إلا أن أساليبه الحديثة لم تكن معهودة من قبل؛ ممَّا عقد جهود اكتشاف الجريمة، كذلك اختلاف طرق الإثبات كالدليل الرقمي في حالة الجرائم الرقمية؛ ممَّا أوجد نظمًا وقوانين جديدة لهذه الجرائم، وكيفية التعامل معها، وأصبح المجرم يرتكب جرائم معقدة؛ ممَّا يعقد قضية اكتشافها، والحصول على العينات.

وعلى الرغم من أن الكثير من الدول العربية تقدمت للارتقاء برجل الأمن علميًّا وفكريًّا وفنيًّا ليمكنه ذلك من أداء عمله بالكفاءة المطلوبة في عصر التقنية المتسارع حاليًّا، فإن هذه التطورات التقنية المتسارعة مثلت تحديًا للكثير من رجال الأمن العربي، هذا التحدي ليس في استيعاب التقنية الحديثة فحسب، وإنما في نشوء جرائم مستحدثة كجرائم التقنية الحديثة. هذه الدراسة تنطلق من أن الكثير من رجال الأمن العربي يواجهون تحديًا في الكثير من القضايا غير التقليدية، كما أن هنالك تحديًا في تغيير التفكير ونمط الإجراءات التي عرفها، واعتاد عليها الكثير من رجال الأمن.

إن الكثير ممَّا هو مطلوب يمثل تحديًا، يتطلب من رجال الأمن العربي الإعداد المناسب والتدريب واستيعاب المستجدات والقفزة النوعية لمقابلة هذه التحديات. كما أن التدريب يتطلب توفير البيئة المناسبة الصالحة التي يستطيع فيها رجال الأمن العربي أداء الوظائف الجديدة بالأسلوب الجديد. وليس هنالك مناص من قبول هذا التحدي الذي فرضه العصر وضروريات العمل ومستجداته.

أهداف الدراسة:

- التعرُّف إلى التحديات التي تواجهها الشرطة العربية في القرن الحادي والعشرين، وكيفية مواجهتها (ومنها التدريب الأمني - وتأهيل العلوم الأمنية - وأهمية العمل المجتمعي - والسلطات التقديرية لرجل الأمن العربي).
- الإلمام بالتحدي الذي تمثله ثورة التقنية والمعلومات وانفجارها؛ ممَّا أحدث وضعًا جديدًا للأمن من حيث الجريمة ذات التقنية العالية - والاستفادة القصوى من هذه التقنية في أداء أعمالها المختلفة.
- اتباع النهج العالمي في معالجة القضايا الأمنية المعاصرة، وقضايا حقوق الإنسان، والشفافية والمحاسبة في العمل الأمني.
- تحديد الأنماط الجديدة من الأوضاع الاجتماعية السلبية وإفرازاتها ممَّا يتطلب أساليب حديثة للمواجهة الأمنية - ليس فقط من ناحية الإجراءات الأمنية، بل تغيير في نظم الأمن لمواكبة هذه التغيرات.

2. ثورة المعلومات وتسارع التقنيات الإلكترونية الحديثة

إن تسارع المعلومات والعمل الإلكتروني يمثل تحديًا معاصرًا لبعض رجال الأمن العربي في هذا العصر المتسارع الخطى نحو الحياة الإلكترونية - بل التقدم نحو الأمن الإلكتروني بصورة كثيرة ومتنوعة - وهذا يتطلب إعادة صياغة العمل الأمني العربي من الكثير من النواحي (Willis, 2020). ففي الجانب الإداري على الإدارات الأمنية العربية أن تتخلص من العمل التقليدي الكتابي الورقي، بل دعت الكثير من الإدارات العربية إلى شعار «إدارة بدون ورق». وهذه الدعوة للتخلص من الأعداد الهائلة من المكاتبات والملفات الورقية التي قد يمتلئ بها مكان العمل الأمني، والاعتماد أكثر على جهاز الحاسب الآلي في كل التعاملات، وكذلك نظام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). أما من الناحية الفنية وإدارة العمليات الأمنية أو الخدمات للجمهور؛ فيجب أن يكون مسار العمل نحو تقديم الخدمة وطلبها إلكترونيًّا، وعدم حضور المراجع إلى المكاتب الأمنية المختصة بل المتابعة المباشرة.

إن الانخراط في العمل الأمني الإلكتروني، والتقدم به نوع من الإبداع والإمتاع، وهو أسلوب يسود كل العمل الأمني العربي. بمختلف فروعه وأسمائه، كذلك يتطلب الربط مع الدوائر الأخرى التي يتعامل بعضها مع بعض، وأن يكون ذلك الربط إلكترونيًّا حتى يمكن تقديم كل الخدمات إلكترونيًّا، ومن دون حضور المراجعين لمكاتب المعاملة.

إن الدعوة إلى إدارة بلا أوراق في العمل الأمني، مثل: عمل المخالفات المرورية إلكترونيًّا أو دفع الغرامات بنفس الطريقة هي أعمال بادرت بها الكثير من الأنظمة العربية منذ أكثر من عشرين عامًا (تميم، 2000).

إن تعامل الأمن العربي إلكترونيًّا في كل معاملاته يعد من أنماط التعامل العصري الذي يتماشى مع متطلبات نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، كما أن الأمن العربي والأجهزة المختصة لا مفر لها من الدخول في هذا الجانب المتسارع من العمل الإلكتروني الكامل وبأسرع ما يمكن مع الاعتراف الكامل بأن الكثير من الأجهزة الأمنية العربية قد تقدمت كثيرًا في هذا المجال، بل لحقت الكثير من الأنظمة الأمنية المتقدمة في دول أخرى، بل كانت سباقة إلى ذلك الميدان.

أشار عبد المحمود (2003) إلى أن التحدي الحقيقي في الانتقال إلى العمل الإلكتروني الكامل مع الأجهزة الأمنية لا يتطلب تغيرًا فكريًّا وحسب، ولكن استيفاء الكفاءات البشرية المؤهلة بالقدرة والمعرفة على ذلك العمل الإلكتروني، ومجاراة التقنية الحديثة والمتسارعة؛ لذلك فإن أحد التحديات في العمل الأمني الإلكتروني في الأجهزة العربية، هو إكمال تهيئة البيئة المناسبة العلمية لهذا النظام الأمني والإلكتروني في كل مسار للعمل الأمني العربي، وكذلك الإلمام بما هو متسارع في هذه التقنية الحديثة، كما أن الأمر يتطلب قناعة وتعبيرًا شاملًا في المفاهيم والقيم السائدة للعمل وتحديد معيار عالي المستوى للعمل الأمني.

إن أمام الأمن العربي ومؤسساته فرصة هائلة لقفزة شاملة في نمط العمل التقني الإلكتروني وتجديده حتى يصبح قناعة وفلسفة سائدة للعمل، وتوجيه نقلة نوعية لتقديم خدمة أمنية متميزة للمواطن، ولا شك أن هذه القفزة النوعية المتميزة لا تحتاج إلى أجهزة

حديثة فقط، وكفاءات بشرية قادرة على التجديد في عالم التقنيات المتسارع، ولكن أيضًا بالتدريب المتواصل والمتجدد دومًا في مجال الخدمة الإلكترونية الأمنية. فالأمن العربي الآن في الكثير من المناطق يحقق نقلة نوعية في التعامل الإلكتروني، ويتطلب الأمر التعامل العصري لكل الأجهزة العربية الأمنية.

إن التحدي المعاصر لرجل الأمن العربي هو تهيئة البيئة المناسبة لقيام واكتمال هذا النظام التقني، وهذه البيئة الجديدة والمعاصرة تتطلب تغييرًا شاملًا في المفاهيم والقيم السائدة في العمل الأمني في بعض الأجهزة الأمنية العربية، وكذلك تحديد معايير عالية المستوى لهذا العمل الأمني التقني الإلكتروني لقد كانت فرصة ونقلة هائلة؛ ممَّا أدى فعليًّا إلى تغيير شامل في نمط العمل نحو التحول الكامل للعمل الأمني الإلكتروني، وبذلك تقديم خدمة أمنية متميزة للجمهور العربي.

إن بعض الأجهزة الأمنية العربية حققت فعلًا نقلة نوعية متميزة في هذا المجال وقطعت مسافات واسعة نحو التحديث التقني؛ الأمر الذي يحقق للأجهزة الأمنية العربية نقلة هائلة، وإذا كان بعض رجال الأمن العربي في بعض الأجهزة الأمنية قد وضعت وطبقت التقنيات الحديثة في العمل الأمني؛ فإننا نطمح أن يسود ذلك لكل رجال الأمن العربي في جميع الأجهزة الأمنية، حتى يشكل ذلك منظومة متكاملة تربط جميع أجهزة ورجال الأمن العربي بشبكة إلكترونية حديثة تتماشى مع التطور التقني السريع خدمة للمواطن العربي.

وعن الإشارة لأهم التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي يمكن ذكر أهمها كالآتي:

2. 1 الجرائم المعلوماتية

لا شك أن هنالك مسارًا جديدًا للجريمة المعلوماتية التي تمثل تحديًا لرجل الأمن العربي؛ وذلك لسرعة انتشار هذا النوع من الجرائم الذي يسابق الجرائم التقليدية التي تتطلب أدلة مادية محسوسة كالآثار المادية التقليدية في مسرح تلك الجرائم، ولكن جرائم المعلوماتية تتطلب طرق إثبات مختلفة، وهو الدليل الرقمي الذي يحتاج إلى خبير في المعلوماتية لاكتشاف تلك الأدلة الرقمية، كما أن المختبرات الجنائية التقليدية لم تعد تفيد في إثبات الجرائم المعلوماتية - وهذا مجاله الأدلة الرقمية (Eubanks, 2018) كما أن الجريمة الإلكترونية ترتكب والجاني أمام جهازه الإلكتروني، وأن تلك الأدلة متيسرة عن طريق الدليل الرقمي لرجل الأمن الخبير، وهو جالس أمام نفس لوحة المفاتيح للجهاز للإثبات عن طريق الدليل الرقمي، ولقد كانت الكثير من الأجهزة الأمنية العربية سباقة في تجويد التقنيات العلمية الحديثة في اكتشاف الجريمة، وهذا يتطلب قبول ذلك التحدي والانخراط في تحديث العمل الإلكتروني لاكتشاف الجريمة الرقمية.

ومن الأمثلة الحديثة العلمية لاكتشاف الجريمة الآتي:

- الاستعمال الواسع والمتجدد للبصمة الوراثية DNA بحيث يكون هو الشائع والمعمم في اكتشاف الكثير من الجرائم التقليدية.
- المعرفة الحديثة للجينوم أو الخارطة الوراثية، واستعمالها في مجالات كثيرة مختلفة كالمجال الطبي، وأيضًا التوسع في هذا الاستعمال لاكتشاف الجريمة.
- التقنيات المتجددة في اكتشاف التزوير والتزييف الإلكتروني؛ وذلك بإشاعة استعمال الأجهزة الدقيقة المتطورة في فحص الوثائق وتطوير الأجهزة الخاصة بالأشعة تحت الحمراء وأجهزة الأشعة فوق البنفسجية.
- استعمال التقنيات الإلكترونية الحديثة والمتجددة والدقيقة في مجال بصمة الصوت وبصمة العين، وبصمة الأذن، وبصمة الشفاه وبصمة الرائحة وبصمة الأسنان في تطورها الحديث باستعمال أجهزة التقنية العلمية الحديثة.

2. 2 الجرائم السيبرانية

من التحديات المتجددة أو المعاصرة التي تواجه رجل الأمن العربي هو هذا الكم الهائل من الجرائم السيبرانية خلافًا للجرائم التقليدية، وهذه التقنية الحديثة تؤدي دورًا أساسيًّا في ارتكابها، وعلى كل رجال الأمن العربي أن يقبلوا بهذا التحدي لهذا السيل من الجرائم السيبرانية مع تقدم التقنيات الحديثة وتسارعها. ولقد خلقت هذه التقنية فضاءً سيبرانيًّا يستطيع المجرم من خلاله ارتكاب الكثير من الجرائم، وهو جالس أمام لوحة مفاتيح الجهاز.

ولقد تم تعريف الجريمة السيبرانية على أنها: «الجريمة التي يكون لشبكة معلوماتية دور في أسلوب ارتكابها، أو التوقيع على إحدى وثائقها بأي طريقة من الطرق»، وهي الجريمة التي لها علاقة بأجهزة التقنية الحديثة كالكمبيوتر وشبكة المعلومات... وفي حالات يكون الحاسوب فيها مجرد مستودع للأدلة الجنائية الرقمية (البشرى، 2002، ص. 99). ومن أمثلة هذه الجرائم الدخول غير المشروع في أجهزة الحاسب الآلي - قرصنة البرامج - سرقة المعلومات - التضليل بالمعلومات - تغيير للحسابات المصرفية من ناحية الإيداع والصرف - سرقة المعلومات والابتزاز الإلكتروني - أو التعديل في بطاقات الائتمان.

وهنا يجد رجل الأمن العربي نفسه أمام موجة جديدة، ومتجددة من هذه الجرائم السيبرانية، وما تحدثه من تحدٍ له كلما نشأت حالة جديدة، وهنا ليس عليه فقط التعرف عليها واكتشافها، ولكن

أيضًا إثباتها بالطرق الفنية عن طريقة الأدلة الرقمية، وهذا يتطلب من بعض رجال الأمن العربي تطوير أساليب جديدة في التحقيقات الجنائية لكي تتناسب مع هذا الجيل من الجرائم.. وعليه الإلمام الكامل بالخصائص الفنية التي تميز الأدلة الرقمية، وعليه الارتقاء بمهارات التحقيق الإلكتروني.

إن التحدي المعاصر الذي يواجهه بعض رجال الأمن العربي في مجال التحقيق هو الإلمام المتجدد والمتسارع والعلمي بهذا النوع من الجرائم، وتحديد أنواعها وطرق وأساليب ارتكابها، وكذلك الأدلة الرقمية الواجب اتباعها بعد التعرُّف إلى أماكن العثور عليها إلكترونيًّا والتعامل معها، وعلى رجل الأمن العربي الارتقاء بمهارته الفنية للتعرف على طبيعة هذه الجرائم وأنواعها والمستجد منها، والوسائل المتبعة في ارتكابها.

إن على بعض رجال الأمن المختصين بالتحقيق امتلاك حرفية التحقيق في الجرائم السيبرانية المتجددة دومًا، كما أن عليه التعرف العلمي المتقدم على طبيعة هذه الجرائم، ثم طبيعة الأدلة الرقمية المطلوبة - وإلى أي نوع من هذه الأدلة الرقمية تنتمي - والمهارة في العثور عليها والأسلوب الأمثل لذلك (السرحاني، 2002، ص. 4).

إن طبيعة هذه الجرائم السيبرانية والأدلة الرقمية المرتبطة بها - تتطلب من المحققين في هذه الجرائم الإلمام التام والعالي بتقنية المعلومات والبرامج المتعلقة بها ونظم تحليلها، وكذلك الإلمام الحديث والمتجدد بمتطلبات الإجراءات الجنائية، وقواعد الإثبات الرقمي المتجدد، وما هو مقبول منه في المحاكم، قبولًا تامًا، وحسب قواعد الإثبات المتبعة، والقبول التام هو الذي لا يرقى إليه الشك مطلقًا، وهو أمر يتطلب مهارة متجددة واقتدار من المحقق الجنائي، إن شروط قبول الأدلة الرقمية في المحاكم تجعل مهمة المحقق أكثر صعوبة. كما أن التعرُّف إلى طبيعة الجريمة السيبرانية، وكذلك الإلمام المتجدد بالأدلة الرقمية المطلوبة للوصول إلى الجاني قد تمثل تحديًا معاصرًا لبعض المحققين من رجال الأمن العربي، وعليهم قبول ذلك التحدي والارتقاء بمهاراتهم المتجددة بالتعرُّف إلى خبايا الجرائم السيبرانية؛ فضلًا عن مهارة الحصول على الأدلة الرقمية المطلوبة لإثبات الجريمة وقبولها من المحاكم.

2. 3 تحديات الذكاء الاصطناعي

يهدف الذكاء الاصطناعي إلى إنشاء أنظمة يمكنها أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاءً بشريًّا، مثل: الإدراك والتعلم واتخاذ القرارات. كما أن الذكاء الاصطناعي هو محاكاة عمليات الذكاء البشري بواسطة أنظمة خاصة تشبه أنظمة الكمبيوتر. ويتميز الذكاء الاصطناعي بالقدرة على التفكير والتعليم من خلال تحليل كميات كبيرة من المعلومات، ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لأتمتة المهام والتنبؤات، أو تحديد الأنماط التي لا يمكن للبشر اكتشافها. وعلى الرغم من الإيجابيات المتعددة للذكاء الاصطناعي كتقليل التكاليف وتوفير العمالة، وتسريع تحليل المعلومات وإعطاء حلول لبعض المشكلات والقدرة على التحليلات التنبئية وتقديم تنبؤات للشركات، فإن هنالك الكثير من السلبيات للذكاء الاصطناعي، منها ما يمثل تحديًا معاصرًا لرجال الأمن العربي، ومنها:

- مخاطر أمنية لاحتمالية الهجمات والقرصنة.
- عدم القدرة على فهم المشاعر والتعاطف معها (اللمسة الإنسانية).
- الاعتماد المفرط يؤدي إلى فقدان التفكير النقدي ومهارات اتخاذ القرارات بين البشر.
- من التحديات الأمنية والأخلاقية المقدرة على انتهاك الخصوصية وحقوق الإنسان. وأيضًا المقدرة على التعرُّف إلى الوجه والمراقبة الجماعية، وانتهاك خصوصية الأفراد والتعدي على الحريات الشخصية.
- التحيز والتميز: تدريب الذكاء الاصطناعي على بيانات متميزة يمكن أن تؤدي إلى نتائج متميزة.
- الشفافية والمساءلة: ليس هنالك وضوح عن كيفية اتخاذ القرارات بواسطة الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي، ومن يتحمل المسؤولية عن هذه القرارات.
- كيف يمكن لتكنولوجيا مثل: السيارات ذاتية القيادة أن تؤثر في الثقة العامة في السلامة المرورية والتصورات الأمنية (Neil, 2016).
- كيف يمكن للخوارزميات والبيانات الضخمة أن تؤدي إلى تحيزات وتميزات غير مقصودة. (Eubanks. V. 2018) ثم تأثير هذه التقنية على الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.
- قدم (Richardo, king 2014) فهمًا لإطار الأخلاقيات في عصر البيانات الضخمة، مؤكدًا أهمية الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي.
- التحدي الماثل لرجال الأمن هو أنه لا بُدَّ من التدريب لاستخدام هذه التقنية بشكل مسؤول لتقليل المخاطر والتحيزات والسعي لتطبيق هذه التقنية بطريقة تحترم حقوق وخصوصيات الأفراد.
- الذكاء الاصطناعي يفتقد إلى ما يمكن أن نسميه اللمسة الإنسانية (Human Touch) وهي التي يجدها الإنسان في مجالات العمل الأمني المباشر.
- وهذا يمثل تحديات لقرارات رجال الأمن في عدم مقدرتهم على مباشرة التعامل مع البشر - ومعرفة الظروف التي أدت إلى ذلك الموقف الأمني.

- الذكاء الاصطناعي على الرغم من أنه يساعد على تعزيز العمليات الأمنية، ولكن موازنة ذلك مع الاعتبارات الأخلاقية والحقوق والحريات الأساسية قد يمثل تحديًا لرجل الأمن للتعامل العادل مع المجتمع.

إن التحدي المعاصر لرجل الأمن العربي في مجال الذكاء الاصطناعي هو كيفية التعامل الحكيم مع هذه التقنية المتجددة، وعليه التغلب على بعض السلبيات التي أوجدتها هذه التقنية في المجال الأمني. كما أن الذكاء الاصطناعي على الرغم من الفوائد في المجال الأمني، فإنه يطرح الكثير من التحديات والمخاطر الأمنية التي يجب معالجتها، ومن بعض ما تشمله هذه المخاطر استغلال الأنظمة الذكية من قبل المهاجمين وخطر التلاعب بالبيانات والمعلومات بالإضافة إلى ذلك يجب مراعاة أخطار الخصوصية وسرية البيانات عند تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفي إطار الأمان والتنظيم، فإن تطبيق الذكاء الاصطناعي يتطلب إطارات أمان قوية ومحددة لضمان الحماية من المخاطر والتهديدات. وربما يرى رجال الأمن العربي والمنظمات الأمنية تطبيق معايير وقوانين الأمان السيبراني، والالتزام بالتشريعات المحلية والدولية؛ ليكون الهدف من تطبيق هذه الإطارات والمعايير هو تحقيق التوازن بين استخدام التقنيات المتقدمة والحفاظ على الأمن والخصوصية.

إن التعاون بين الأجهزة الأمنية العربية وتطوير إطارات تنظيمية موحدة للتصدي للتحديات الأمنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، ومن خلال هذا التعاون الأمني العربي يمكن تحقيق تقدم كبير في مجال أمان الذكاء الاصطناعي وضمان استخدامه بشكل آمن ومستدام.

2. 4 التميز في العمل الأمني

من المعروف أن العمل الأمني يسعى دومًا نحو الجودة، وهو ما كان وظل سائدًا في هذا المجال. وكما يقال: إن مستوى الجودة يتحقق بإرضاء الزبون، كما هو متبع في العمل الخاص والشركات ورجال الأعمال. ولكن من التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي هو ليس الاكتفاء بالجودة ومعاييرها في العمل، وإنما السعي نحو التميز في العمل الأمني، وهو درجة تفوق الجودة. لذلك فإن التحدي المعاصر لرجل الأمن العربي هو التميز في العمل الأمني، ليس ذلك فقط، وإنما وضع مقاييس عملية لقياس درجة ذلك التميز، وهذا التميز هو طموح يظل نصب أعين كل الإدارات الأمنية في الوقت الحالي. ولا يكفي وضع معايير علمية للتميز والعمل على أساسها فحسب، ولكن من الضروري التأكُّد والاطمئنان إلى مستوى التميز الذي وصلت إليه الإدارات الأمنية المختلفة، ولم يعد مقبولًا العمل دون ذلك المستوى من الطموح.

وفي هذا الجانب يبقى التقييم المستمر والعلمي للأداء الأمني تحديًا حقيقيًّا أمام تميز العمل الأمني العربي. كما أنه لا يكفي هذا قيام إدارات للتقييم أو التقويم فقط، ولكن أهمية تحويل الوسائل العلمية للوصول إلى ذلك التقييم، سواء أكان ذلك أثناء العمل أو بعد انتهاء العمل، وكذلك ما يشار له بالتقييم السابق والتقييم اللاحق، وأن تعطى عملية التقييم مكانتها حتى تكون مؤشرًا حقيقيًّا لتميز العمل ودرجة ذلك (عبد المحمود، 2003).

وإذا كانت الجودة نقيض الرداءة، ولا تأتي إلا بإدخال تحسينات على المنتج، فإن الجودة تتطلب بذل الجهد للوصول إليها على أن تكون نافعة، ولها مردود يحسه الآخرون، والجودة لا بُدَّ أن تكون عامة وشاملة (تميم، 2001).

إن الوصول إلى التميز في العمل الأمني يعني الوصول إلى الجودة الشاملة التي تتطلب تحديد معايير الجودة، وفي الوقت نفسه قياس مدى فاعلية العمل الأمني؛ لذلك فإن الأمر يتطلب التعرُّف إلى ما الذي يجب أن يتم قياسه من العمل الأمني، ثم كيف تتم عملية القياس هذه، ثم القفز إلى مستوى التميز الذي يمثل تحديًا لرجل الأمن في الوقت الحالي.

إن عملية قياس فاعلية العمل الأمني يعد أمرًا ليس بالسهل، فهنالك صعوبة أن تقرر الدوائر بطريقة قاطعة أن ما قامت به من عمل قد أسفر عن نتائج بعينها؛ وذلك «لأن هنالك الكثير من المتغيرات التي يمكن أن تكون قد أسهمت في إحداث هذه النتائج، هذا فضلًا عن أن الأجهزة الأمنية قد لا تتوافر لها القدرة على استخدام المقاييس التي يمكن أن تعنى بالمطلوب؛ نظرًا لأن عملية جمع البيانات وتحليلها تعد عملية معقدة فضلًا عن ارتفاع تكاليفها» (عبد الرحمن، 2001، ص. 4).

إن من مقاييس الجودة في العمل الأمني مدى استجابتها للبلاغات عن الجرائم التي تصل إلى علمها في أقسام الشرطة المختلفة. وكلما قل زمن الاستجابة، فإنه يعكس بلا شك معيار جودة العمل الأمني. وعلى الأقل فإن هذا المعيار هو الذي يعتمد عليه المجتمع أكثر في قياسه لجودة العمل الأمني وكفاءته. ووصول الشرطة إلى مكان الحادث في زمن قياسي بعد الإبلاغ عن الجريمة يعد أحد المعايير لهذه الكفاءة والجودة على الأقل من جانب الجمهور.

وقد بدأ فعلًا الاهتمام بزمن الاستجابة للحوادث كمقياس للكفاءة، وإن كان الكثير من الخبراء أشاروا إلى تحديد معين لزمن الاستجابة بدقيقتين أو ثلاث أو أربع دقائق (عبد الرحمن، 2001، ص. 4).

ويرى الباحث أنه يصعب تحديد زمن بعينه؛ لأن هذا يختلف من بلد لآخر ومن شرطة لأخرى، ومن شرطة حضرية إلى شرطة ريفية.

كذلك فإن الإمكانات المتاحة قد تسهم إسهامًا مهمًّا في الاستجابة للحوادث، وهذه الإمكانات قد لا تكون متاحة لكل الأجهزة الأمنية، ولسبب خارج عن إرادتها كعدم القدرة على توفير تلك الإمكانات لظروف اقتصادية تضع لها أولويات، ثم إن الشرطة قد تتوافر لها إمكانات الوصول سريعًا إلى مكان الحادث، والاستجابة في وقت قياسي، ولكن قد يكون لديها أسبقيات في التعامل مع الحوادث - وهي قد لا تعبأ بزمن الاستجابة إذا كان الحادث المبلغ ليس من أولوياتها في التعامل، وقائدها هو الذي يحدد ذلك، وكان مجلس اللوردات البريطاني قد أشار في إحدى السوابق القضائية إلى أن مدير الشرطة له الحق في رفض الاستجابة لبلاغ عن جريمة معينة على أساس أنه هو الذي يحدد أسبقياته للاستجابة للجرائم. فالشرطة قد ترى أن الاستجابة السريعة للبلاغات غير الخطيرة أو الطارئة ربما تكون استنزافًا لطاقتها المادية، وإرهاقًا لطاقتها البشرية، لذلك فإن زمن الاستجابة مع أنه مهم كمقياس للجودة والكفاءة، لكنه يختلف من منطقة لأخرى.

وبما أن التميز في العمل الأمني الذي يعد تحديًا معاصرًا لرجل الأمن العربي، فإن المعايير لقياس التميز لم يتم تحديدها بصورة قاطعة غير أن المقياس أخذ على أنه أكثر ممَّا يتوقع الزبون، ولكن في الجودة التي تمت دراستها بشكل أكثر، فإن هنالك مقياسًا عامًّا يعد أحد المؤشرات العامة، وهو موضوع رضا الجمهور عن العمل الأمني عامة.

لذلك فإن إحدى مهارات العمل الأمني هي استطلاع رأي المواطنين في الأداء الأمني، عن طريق قياس الرأي العام بطرق مختلفة، منها عمل استبانة لعينة مماثلة للمجتمع لأخذ الرأي، أو المواجهة مع الجمهور في المحاضرات واللقاءات أو أجهزة الإعلام، وكل ذلك لمعرفة مدى رضا الجمهور عن الأداء الأمني. وإن شرعية العمل الأمني الحقيقية، كما يعتقد تكمن في رضى المواطن عن ذلك العمل، لذلك فإن القائد الأمني الناجح عليه أن يستطلع آراء المواطنين في الأداء الأمني، إما عن عمل مؤقت، أو في الأداء العام، وفي كل الأحوال فإن ذلك يمكن أن يعد مؤشرًا على الكفاءة والجودة والتميز (عبد المحمود، 2003، ص. 63).

إن الأمن العربي يواجه تحديات متجددة فهو في حاجة إلى نموذج جديد.. ليفسر المعضلات والتطورات.. والعلم يتطور عندما يواجه معضلة تؤدي إلى أزمة «وهذه تؤدي إلى ولادة نظريات وأساليب بحث جديدة، وعصر المعلومات سيولد أزمات في كيفية التعامل مع مشكلاته» (البداينة، 1999، ص.27).

إن محاولة الوصول إلى مستوى التميز بعد الجودة الشاملة لن تكون تعبيرًا هلاميًّا إذا اقتنعنا أن ذلك هو مستوى نسبي، وليس مستوىً مطلقًا، يختلف ذلك في العالم الغربي عنه في العالم العربي، ويختلف من دولة عربية لأخرى تبعًا لإمكاناتها وظروفها، بل من إدارة أمنية إلى أخرى، ولكن على الرغم من ذلك تبقى مبادئ التميز في العمل الأمني تحديًا وهدفًا يجب أن نسعى لتحقيقه.

3. التفكير الابتكاري والإبداع في العمل الأمني

إن التغيرات المتسارعة التي تشهدها الساحة الأمنية العربية من نواحٍ عدة وأهمها التطورات التقنية المتجددة تؤدي إلى تحول في الفكر الأمني عامة، وهذا التحول يمكن تحديد أهم ملامحه في اهتمام امتلاك الأجهزة العربية الأمنية لكفاءات بشرية قادرة على استيعاب المتغيرات البيئية الجديدة والتعامل مع معطيات العصر الحديث. وتمشيًا مع ذلك كان لا بُدَّ لرجل الأمن العربي من دراسة أساليب مبتكرة في المشكلات الأمنية، أساليب غير تقليدية وغير نمطية تحدث تغييرًا مهمًّا في تفكيره وفي طريقة تعامله مع المشكلات الأمنية.

إن التحدي المعاصر لنجاح المؤسسات الأمنية سيظل مقرونًا بنجاح الناحية الفكرية وتطويرها لرجل الأمن، وهذا التطوير الفكري يعد أيضًا تحديًا ونوعًا من التميز، وهذا لا يتأتى بتطوير التدريب فقط، ولكن أيضًا بالخروج من النمط التقليدي في التفكير والخروج إلى عالم الإبداع في التفكير (عبد المحمود، 2003، ص. 66). إن الإبداع والتفكير الابتكاري في إيجاد الحلول للقضايا الأمنية هو من قبيل الاستعداد الفكري لرجل الأمن، وهو قابل للنمو والتطور - وهذا الأسلوب في العمل يمثل تحديًا لرجل الأمن العربي في ابتداع مثل هذه الأساليب في حل القضايا الأمنية، ويمكن خلال التعلم والتدريب الحديث تنمية تلك المهارة.

إن الأجهزة الأمنية العربية تعيش اليوم في عالم متغير ومتجدد وسريع التطورات التقنية المتسارعة كالذكاء الاصطناعي - وهذا التغيير المتلاحق أوجب ضرورة الإلمام بكل هذه التطورات التقنية وضرورة وجود أفكار إبداعية، تساعد الجهاز الأمني على إعادة النظر في وسائله لتحقيق الأهداف، كما أن هذه الأفكار الإبداعية والتفكير الابتكاري مطلوب من كل المستويات الأمنية. لذلك فإن التحدي المعاصر يكمن في تنمية قدرات ومهارات الأفراد على التفكير الابتكاري والإبداعي، وربما يكون ذلك عن طريق التدريب وأي طرق إبداعية متجددة أخرى.

إن فائدة تدريب الأفراد على الإبداع هو أنه يعمل على صقل مهارة الأفراد من ذوي القدرات الإبداعية العالية؛ كما يساعد في الوقت نفسه على رفع مستوى الأفراد من ذوي القدرات الإبداعية المعتدلة. كما أن التدريب يفرض الرغبة في استخدام وسائل الإبداع في التعامل مع المشكلات (هيجان، 1995، ص. 272).

إن رجل الأمن العربي أحوج ما يكون في هذا العصر إلى استعمال التفكير الابتكاري والإبداعي لحل المشكلات الأمنية في ظل ظروف أمنية معقدة ومتشابكة ومتداخلة نوعًا وكمًا.

3. 1 الهندسة الأمنية في إدارة العمليات

إن من التحديات المعاصرة هي استعمال الهندسة الأمنية كأسلوب في العمل الأمني، وهو استعمال القواعد الهندسية لعلاج المشكلات الأمنية على نفس الأسس التي يبنى عليها علم الهندسة لمعالجة القضايا الهندسية، وبالذات في مجال العمليات الأمنية، فإن التحدي يتمثل في التخطيط لها على نفس الأسس والقواعد الهندسية، وكذلك مراقبة تنفيذها وعمل حسابات الزمن القياسي الذي يجب أن تستغرقه العملية الأمنية، وتبدأ عملية الهندسة بالتصميم، ثم التنفيذ على أسس القواعد الهندسية (الحربي، 2017).

يرى الكثيرون أنه في هذا العصر المتسارع يجب ألا تقوم الأجهزة الأمنية العربية بتنفيذ عملياتها بالطرق التقليدية أو بطريقة غير مدروسة علميًّا، فربما أصبح من الضروري أن تتم إدارة العمليات الأمنية وفقًا للأصول العلمية الكاملة، ومنها الهندسة الأمنية. إن هذا قد يتطلب من قائد العمليات الأمنية الإلمام بقواعد العمل الهندسي والرياضيات؛ لذلك عليه أن يدرك أن التفاصيل قد تختلف من عملية لأخرى، حسب المواصفات المطلوبة لتنفيذ العملية ولتحقيق الأهداف المرجوة.

والقائد الأمني عليه أن يضع خطة العملية الأمنية كالمهندس المعماري مثلًا، الذي يقوم بعمل التصاميم الهندسية، إلا أنه يجب أن تكون الخطة الأمنية مرنة إلى درجة تسمح بالمناورة، أو التحرك وفق الظروف المحيطة عند التنفيذ في الميدان، وحتى يدير العملية طبقًا لخصوصيتها، والظروف المتغيرة التي تحيط بمسرح العملية. هنا يتوقع للقائد الأمني أن يبدع في التنفيذ حسب خصوصية العملية والظروف المتجددة ذات الصلة بها، وذلك على أساس من المعلومات والحقائق التي تحركها وتفرضها الظروف الواقعية، وهذا بالطبع يتيح فرصة أكبر لنجاح العملية.

إن الخطأ في الحسابات الهندسية أو الإهمال في الإنشاءات الهندسية قد يترتب عليه خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وهكذا الأمر في العمليات الأمنية؛ إذ إن الخطأ في هندستها ربما يؤدي إلى ضياع المال ويزهق الأرواح. وفي الحالتين يجب أن يكون التصميم جيدًا، وكذلك التنفيذ - ولا يتأتى ذلك إلا بناءً على حسابات دقيقة وسليمة - ومراقبة متواصلة وواعية أثناء التنفيذ.

3. 2 الشفافية والمحاسبة

من التحديات المعاصرة لأجهزة الأمن أن تمتاز بخاصية الشفافية في العمل، فلا يضرب سياج من السرية على كل العمل والعاملين، ولا يعطى النشاط الأمني أو العاملين فيه حماية أو حصانة مطلقة من أعين المواطنين ومراقبتهم لذلك العمل، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى موضوع المحاسبة - وهو أن رجل الأمن مهما كانت رتبته هو محل المساءلة عن أعماله، وقد يتم التعامل في بعض الأحيان بشيء من الحرج والحساسية تجاه المحاسبة، ولا سيما إن تعلق الأمر بذوي الرتب العليا في الجهاز. إن التحقيق في الشكاوى ضد رجل الأمن يزيد من ثقة المواطن في الجهاز الأمني مهما كانت نتيجة التحقيق. والشكاوى ضد رجال الأمن ظاهرة عادية، كما أن التحقيق فيها يمثل ظاهرة صحية (عبد الرحمن، 2001). كما أن الشفافية في العمل الأمني أصبحت من الصفات المحمودة والمطلوبة، وهذا الأمر يجعل الجهاز الأمني قريبًا من المواطن، فليس هنالك خبايا يحملها. وليس الجهاز جزيرة معزولة، فلا تقوم بأعمال مخالفة للنظام واللوائح أو بتجاوزات. كذلك مقدرتها على كشف أخطائها مهما كانت والعمل على إصلاحها، ومساءلة من تبين أنه تسبب فيها.

3. 3 العمل الأمني المجتمعي

من التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي هو العمل من داخل المجتمع، وإشراك المواطن غير الأمني في بعض مسارات العمل الأمني وعليه القبول والدخول في مجالات جديدة تتخطى النظم التقليدية في العمل الأمني دون أن تخالفه، وهذه المجالات تمثل ساحات رحبة لأداء العمل من داحل المجتمع ووسط أفراده، وهي توثق علاقاته مع المواطنين الذين يخدمهم.

وربما تجد بعض أجهزة الأمن العربية أنها غير قادرة تمامًا على الوفاء بكل التزاماتها بدرجة عالية من الكفاءة دون مساعدة المواطنين، فإن المطلوب هو اقتحام ساحات اجتماعية كثيرة، تجعل رجل الأمن العربي أكثر التصاقًا بالمواطن. فالمطلوب منه دور اجتماعي أكبر في تقديم المساعدة في حالات هي خارج نطاق الواجب التقليدي لرجل الأمن العربي الذي عليه أن يندمج أكثر وسط المجتمع الذي يعيش فيه، ولا يعزل نفسه بعيدًا عن السكن في معسكرات أو مساكن منعزلة للأمن، عليه أن يشارك في المنتديات والجمعيات الرياضية الخيرية والاجتماعية عامة، وأن يدخل في عضوية مجالس إدارات الأندية واللجان الاجتماعية المختلفة، وعليه أن يكون عضوًا فعالًا في لجان الحي أو المنطقة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والدينية والخيرية، وأن يقوم بخدمات اجتماعية متعددة تجاه المنكوبين وذوي الحالات والاحتياجات الخاصة.

ومع أن المجتمع العربي غني بمثل هذه التجارب فإن المطلوب من رجال الأمن أكثر من ذلك، بحيث يتم إشراك المجتمع في بعض الأعمال الأمنية؛ وذلك عن طريق تطبيق نظام شرطة المجتمع فيما يتيسر من المناطق السكنية التي يمكن أن تنجح فيها مثل هذه التجربة.

وقد يتمثل ذلك بإشراك بعض أفراد المجتمع من غير رجال الأمن، في عملية مكافحة الجريمة عن طريق مشاركة هؤلاء الأفراد المختارين في دوريات الشرطة وإشراك المواطنين في تكوين اللجان الأمنية الاستشارية التي تقدم توصياتها للجهاز الأمني فيما يمكن عمله إزاء ظاهرة إجرامية معينة.

كما أن رجل الأمن العربي يصبح مفكرًا مهنيًّا يستعمل خياله وإبداعاته للتعرف على المشكلات الاجتماعية التي ربما تؤدي للانحراف، ويعمل بالتعاون مع بعض المواطنين على وضع الحلول لها، ويفعل ذلك من خلال علاقاته بأفراد المجتمع المحلي. ويكون مرشده في ذلك هو القيم المحلية أكثر من أن يكون مقيدًا بالقانون واللوائح (عبد المحمود، 2003، ص. 84).

إن رجل الأمن في المجتمع العربي يتجه نحو الحلول الاجتماعية التنظيمية للمشكلات على مستوى أعم أكثر من اهتمامه بالمشكلات الفردية، إذًا فعليه أن يكون في شراكة مع المواطن في بعض المشكلات الأمنية كمكافحة الجريمة، وأن يكون هذا العمل مكملًا أكثر من أن يكون بديلًا للواجبات التقليدية. لتنفيذ القانون والنظام، حيث تكون الاستجابة للحوادث من قبيل المبادرة أكثر منها رد فعل على حدث جنائي.

إن التحول نحو هذه الشراكة المجتمعية يعكس التغيير نحو ثقافة أمنية جديدة، وهي تتخذ برنامجًا يسعى إلى تغيير جهد الأمن ومجهوداته من رد الفعل على الحوادث الطارئة والمبلغ عنها، إلى المبادرة إلى منع الجريمة بالشراكة مع المواطن. وأن هذه الشراكة تمثل نجاحًا للعمل الأمني عندما يتمكن رجل الأمن من الإلمام والتعرف أكثر على الاهتمامات المحلية للمواطنين.

وهكذا يصبح المواطن أكثر التصاقًا برجل الأمن وأكثر بوحًا بالمعلومات وتقديم المساعدة والنصح، وهذا يؤدي إلى المزيد من الثقة والتفاهم المشترك بين الطرفين، وأن هذه الشراكة التعاونية ستكسر أي طوق للعزلة الاجتماعية للجهاز الأمني ورجل الأمن، كما يمكنها أن تزيل أي توتر قد ينشأ بين الطرفين. إن التحديات المعاصرة والماثلة أمام رجل الأمن العربي تفرض العمل لتوجيه العمل للأمن بصورة أوسع لخدمة المجتمع، وهذا لا يعد تراجعًا عن العمل التقليدي، وإنما الجديد هو المشاركة المجتمعية في العمل الأمني أكثر من ذي قبل لانحسار مشاركة المواطن في التبليغ عن وقوع المخالفات الجنائية مثلًا.

إن الاتصال المباشر بين رجال الأمن ربما يكون محدودًا تقليديًّا، ولكن توجيه العمل الأمني للتعاون الذي يقوم أساسًا على الاستفادة من قيم العمل الأمني الإيجابية، وكذلك المواجهة الحالية للتحديات الأمنية التي يقابلها بعض رجال الأمن العربي في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين الحالي، كل ذلك يتطلب إضافة أساليب جديدة تكمن في المشاركة المجتمعية في العمل الأمني على نحو فعَّال ومستمر. وكمثال فإن أسلوب الشرطة المجتمعية هو أسلوب يستجيب للتحديات التي يواجهها الجهاز الأمني؛ حيث يتطلب الأمر تضافر كل المكونات في التصدي لما هو قادم، وليس ترك الأمر فقط للجهاز الرسمي للدولة. إن هذه الشراكة الجديدة من شأنها العمل على حل المشكلات بعد التعرف عليها اجتماعيًّا واحتوائها قبل انفجارها. كما أنها تستند إلى جمع المعلومات بطريقة اختيارية وتطوعية في زمن أصبحت بعض المعلومات الأمنية عسيرة المنال؛ وذلك لقلة المصادر التقليدية للمعلومات الأمنية في السابق.

إن المبررات كثيرة لمبدأ العمل الأمني من داخل المجتمع ومنها:

- تشير الإحصاءات الجنائية إلى أن التحديات الماثلة في زيادة الجرائم المستحدثة، وبخاصة الجرائم الرقمية، وأحد التفسيرات أن بعض أجهزة الأمن بطريقتها التقليدية النظامية لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الأمنية المستجدة بشكل فعَّال، كما أن الكثير من القوات الأمنية في بعض الأجهزة العربية تشكو من النقص في الكوادر البشرية، وقلة في التدريب الإلكتروني المتقدم في ظروف التحديات المستحدثة. والبعض يشكو من نقص في الموارد المادية؛ لذلك فإن هذه الأجهزة تحتاج إلى تضافر أفراد المجتمع عامة، وتكاتفهم للوقوف أمام هذه التحديات.
- أن أحد التحديات التي تواجه بعض رجال الأمن وجود عزلة اجتماعية بصورة، أو أخرى؛ حيث لا يختلط أفراد الأمن كثيرًا بالمجتمعات المحلية في وقت زاد فيه تدفق المعلومات، وأصبحت متاحة للكثير من أفراد المجتمع لتوفر التقنيات، وأجهزة التواصل الاجتماعي. إن هذه العزلة تستدعي تعاون رجال الأمن مع أفراد المجتمع المحلي بفاعلية أكثر.
- إن بعض الأجهزة الأمنية لا تستطيع القيام بمهامها بفاعلية تامة في ظل التحديات الأمنية الماثلة إلا بمشاركة ومعاونة المواطنين بصورة أو أخرى.

كيفية عمل الأمن داخل المجتمع؟

بعض الأجهزة الأمنية التي تتعامل مع المواطنين عليها أن تعيش داخل ذلك المجتمع، وأن تتخلى عن النظام التقليدي في الالتزام

بأقسام معينة كأقسام الشرطة؛ وذلك في قيامها في مناطق الأحياء السكنية. وهنا يقوم العمل المشترك بين الجانبين في الحي لمواجهة أي ظواهر اجتماعية يخشى أن تتطور إلى مشكلة أمنية، وليس الانتظار حتى تقع جريمة ليبدأ التدخل.

وهنا يستفيد رجال الأمن من مصادر المعلومات الغنية لدى المواطنين الذين يكون لديهم مصادر مختلفة، وبالذات في هذا العصر. إن العنصر الأساسي هو التأكيد على حل بعض القضايا الاجتماعية بعيدًا عن الأسلوب التقليدي في التدخل فقط عند وقوع الحدث. هنا يمكن تكوين لجان أمن محلية مشتركة من رجال الأمن وبعض المواطنين المتطوعين والعمل على تقديم الخدمات التي تمنع تفريخ الجريمة. وكذلك العمل مع السلطات المحلية لمعالجة بعض المشكلات الاجتماعية. وفي هذا المناخ يمكن التعرُّف إلى بعض المشكلات واكتشافها في وقت مبكر قبل أن تضخم وتتطلب علاجًا قاسيًا. ومن الأمثلة:

- عمل رجال الأمن مع المواطنين على إنارة الطرق في بعض الأحياء التي تحتاج إلى ذلك؛ وذلك لتأمين السلامة وتقليل فرص ارتكاب الجريمة.
- انضمام بعض المواطنين إلى عربة المرور للشرطة في دورياتها حتى يمكن مناقشة المشكلات الأمنية معًا، كما أن رجل أمن الدورية يستفيد بما لدى المواطن المرافق من خبرات ومعرفة بالمنطقة وساكنيها.
- إشراك المواطنين في مراقبة المجمعات السكنية والأحياء الصغيرة.
- عقد اجتماعات مشتركة ومنتظمة في منزل أحد المواطنين بالتناوب لمناقشة الأوضاع الاجتماعية والأمنية المحلية.
- اجتماع دوري بين الأمن المحلي مع الآباء والمعلمين بالحي أو بالمدرسة لمناقشة قضايا الطلاب كالهروب من المدرسة.
- تنظيم لقاءات في الحدائق العامة بين رجال الأمن والمواطنين؛ وذلك من وقت لآخر.
- قيام رجال الأمن بالحي مع المواطنين لعمل نشرة دورية بأخبار الحي الاجتماعية، وأي ظواهر جديدة، وتعكس الأخبار الاجتماعية وتوزع هذه النشرة على سكان الحي.

ومن أهم ملامح الشرطة المجتمعية أن يقيم رجل الشرطة في الحي، وأن يصبح مركز الشرطة سكنًا له أو قريبًا منه؛ بحيث يندمج مع المجتمع المحلي. وبقدر الإمكان أن يكون هنالك مرور راجل في الأحياء، وهذا المرور الراجل يجعل رجل الشرطة أكثر قربًا من المواطنين، ويسهل عملية الاتصال المباشر، ويجعل جمع المعلومات أكثر سهولة. كما أنه يكسب سريعًا ثقة المواطنين في الحي. كذلك الاتصال المباشر مع المواطنين وقضاء المزيد من الوقت معهم، يجعله يتعرف مباشرة على مشكلاتهم.

إن نظام الأمن المجتمعي، ومن أمثلته الشرطة المجتمعية هو تحدٍ لرجل الأمن العربي، وليس بالضرورة تطبيقه على نفس الأسس التي تم فيها في الدول الأجنبية. ولكن تطبيقه مع مراعاة الأعراف والتقاليد والنظم والقواعد الاجتماعية في المنطقة، لتحقيق أغراضه.

4. المنهج العلمي في العمل الأمني

من التحديات المعاصرة لرجل الأمن العربي هو استخدام المنهج العلمي في العمل الأمني، وهو يشمل الكثير من الأعمال الأمنية، ومن تلك المجالات التعرُّف إلى المشكلات الأمنية التي تواجه المجتمع المحلي، وكذلك محاولة إيجاد الحلول لها بنفس الأسلوب العلمي، ليس المطلوب من رجل الأمن أن يكون ملمًّا إلمامًا كاملًا بكل الطرق العلمية والإحاطة بها لحل المشكلات - ولكن عليه الإلمام بالمعارف العامة في بعض فروع العلم التي تفيده في مجال القانون والاجتماع وعلم النفس وبعض من المعلومات عن الطب البشري (Whitaker, 1995).

إن استخدام الأساليب العلمية في العمل الأمني قد يعني استخدام الأساليب الإحصائية وبحوث العمليات، وأساليب التوزيعات الاجتماعية التي تساعده على التنبؤ بمعرفة الأحداث، كذلك الفكر الاحتمالي في الحالات التي تعتمد على التنبؤ مستقبلًا مستخدمًا معطيات الماضي، واستخدام البرامج الجاهزة في المعالجات الإحصائية على الحاسوب.

اختيار أفراد الأمن والتدريب

جرت العادة في الكثير من الأنظمة العربية على اختيار ضباط الأمن بمواصفات ومتطلبات ومؤهلات أكاديمية معينة واختيار الأفراد والرتب الأخرى بمتطلبات أخرى ومؤهلات أكاديمية أخرى. ولكن بعض الأنظمة الأمنية عانت وطأة التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، وقد فقدت مهنة العمل الأمني في بعض الأنظمة بريقها الماضي أو البعض منه، فلم يعد هنالك ترافق للانخراط في سلك العمل الأمني، وقد يكون هنالك عزوف لدى البعض من الأجهزة الأمنية في دول قد تعاني ضائقة اقتصادية ولم يعد المردود المادي مجزيًا في تلك الأنظمة، لذلك فإن أحد التحديات التي تواجهها بعض الأنظمة الأمنية العربية هي كيفية اختيارها للعاملين فيها بالشروط المقررة، خصوصًا تلك القديمة التي تحتاج إلى تجديد من وقت لآخر، وهذه المراجعة أصبحت مهمة في عصر التقدم العلمي المتزايد تقنيًّا، حيث أصبحت الشروط والمتطلبات لرجل الأمن غير التي كانت قبل عشرات السنين، ولذلك يتم تلافي أي إخفاقات في العمل الأمني التي ربما تعود إلى العنصر البشري، وربما التحدي هو إعادة النظر في بعض الشروط والمتطلبات لاختيار رجال الأمن في بعض الأجهزة التي تعاني هذه المشكلة حتى تكون المهنة جذابة.

5. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الراهنة إلى أن هنالك تحديات معاصرة حقيقية ماثلة في بعض أجهزة الأمن العربية في اختيار رجل الأمن، خصوصًا أن التطورات العلمية المتجددة، وغيرها أوجدت واقعًا جديدًا يجب على الجهاز الأمني العمل من خلاله، وأن هذا الواقع الجديد أوجد تحديات للكثير من رجال الأمن في بعض الأجهزة العربية. ويجب الاعتراف بأن بعض أجهزة الأمن العربي قد تقدمت خطوات كثيرة في مواجهة هذه التحديات، وأنها في وضع يختلف عن وضع الأجهزة في بعض المناطق الأخرى في العالم العربي.

ومع وجود تحديات معاصرة تواجه بعض الدول العربية فإن بعضها الآخر أخذ بمواجهة هذه التحديات وسلكت الكثير من الطرق لمواجهتها والتغلب عليها. وفي هذا العصر فإنه ربما على بعض أجهزة الأمن العربي إعادة النظر في هياكلها وأنظمتها، وأجهزتها المعلوماتية الحديثة لمقابلة أي تحديات مفاجئة وغير مرئية وأهمية العمل التنبئي الأمني.

إن الاعتماد على العناصر التقنية الحديثة والأجهزة الإلكترونية المتقدمة في أداء الكثير من الأعمال الأمنية يجب ألا يؤدي إلى إهمال العنصر البشري وطريقة اختياره. مع الاهتمام بالتميز في العمل الأمني، كما أن هنالك مقاييس علمية معتمدة لهذا التميز. والإبداع والابتكار، لإيجاد أساليب حديثة ومتجددة في العمل الأمني. كذلك لا بُدَّ من تجديد العلاقة بين رجل الأمن والمجتمع المحلي، والتي تقوم على المشاركة المجتمعية في العمل الأمني.

7. التوصيات

- تطوير مرجعيات شروط الاستقطاب والالتحاق بالأجهزة الأمنية.
- التركيز على التقنيات الحديثة في أسلوب العمل الإداري والفني في مواجهة المشكلات الأمنية المعاصرة المتجددة.
- المزيد من الاعتماد على البحوث العلمية الأمنية، واعتماد العمل الأمني التقني في هذه البحوث.
- مواكبة التطورات التقنية الحديثة كأنظمة الذكاء الاصطناعي وما لديه من إيجابيات وسلبيات، وتوظيفها لدعم العمل الأمني.

الإفصاح عن تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس له أي تضارب في المصالح للمقالة المنشورة.

الإفصاح عن تمويل البحث

يعلن المؤلف بأن البحث المنشور لم يتلقَ أي منحة ماليَّة، من أي جهة تمويل في القطاعات الحكوميَّة، أو التجاريَّة، أو المؤسسات غير الربحية.

6. المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

البداينة، ذياب (1999)، التحديات القادمة للمجتمع العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البشرى، محمد الأمين (2002)، الأدلة الجنائية الرقمية ودورها في الإثبات: المجلة العربية للدراسات الأمنية، (17)، 234 - الرياض.

تميم، ضاحي خلفان (2000)، مرحبًا بالحكومة الإلكترونية، نشرة إدارة الجودة: شرطة دبي، دبي.

تميم، ضاحي خلفان (2003م)، ما معنى الجودة: مجلة شرطة دبي العدد (7)، دبي.

الحربي، سعد متعب صنهات. (2017). إعادة هندسة العمليات الإدارية ودورها في رفع مستوى أداء العاملين: دراسة ميدانية على العاملين بإمارة القصيم (.Doctoral dissertation)

السرحاني، محمد نصير (2002)، خصوصية المحقق والأدلة في التحقيق في الجرائم السيبرانية: رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد المحمود، عباس (2003م)، تحديات رجل الأمن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عبد الرحمن محمد أحمد (2001م)، معايير الجودة في العمل الشرطي، نشرة الجودة، شرطة دبي، دبي.

قانون الإجراءات الجنائية السوداني (1991م)، مادة رفض البلاغ، الخرطوم.

هيجان، عبد الرحمن (1995)، كيف توظف التدريب من أجل تنمية الإبداع في المنظمات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Eubanks, V. (2018). Automating inequality: How high - tech tools punish the poor. St. Martin's Press.

Guitton, M. J., & FrŽchette, J. (2023). Facing cyber-threats in a crisis and post - crisis era: Rethinking security services response strategy. Computers in Human Behavior Reports, 10, 100282.

King, R. (2014). Big data ethics. Wake Forest Law Review, 49, 393.

Neil, C. (2016). Weapons of mass destruction: How big data increases inequality and threatens democracy. Crown.

gy use and constituting structures: accounting for the consequences of information technology on police organisational change. Policing and society.

Whitaker, B. (1990). The police. Remandworth, England: Ed.

Willis, J. J., Koper, C. S., & Lum, C. (2020). Technolo-